

حملات إلكترونية متواصلة لتسهيل هجرة فلسطيني غزة

محمد أبو شحمة



عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ظهرت أمام أحمد الأغا روابط ممولة تتضمن دعوات للتسجيل للهجرة من قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم، مروراً بمطار رامون جنوبي الأراضي المحتلة، إلى دول محددة. الفضول دفع الأغا إلى النقر على أحد هذه الروابط، فانتقل تلقائياً إلى تطبيق سهل الاستخدام لا يتطلب إنترنت عالي السرعة، يدعو مستخدميه إلى مغادرة غزة والنجاة بأنفسهم مما وصفه بـ"الجحيم"، والانتقال إلى حياة جديدة.



إعلان متداول على إحدى صفحات فيسبوك (مواقع التواصل الاجتماعي)

عند دخول الأغا (36 عاماً)، وهو متزوج وأب لثلاثة أبناء، إلى التطبيق، تفاجأ بوجود أيقونة تطلب رقم بطاقة التعريفية (الرقم الوطني)، وبعد إدخاله الرقم، ظهرت له بياناته الشخصية كاملة، إلى جانب عدد أفراد أسرته، وأعمارهم، ومكان سكنهم، ومدى مطابقتهم لمعايير برنامج المغادرة.

لم يكن الأغا الوحيد من سكان قطاع غزة الذين ظهرت لهم روابط مشابهة تدعو للخروج من القطاع والنجاة من الإبادة الجماعية المستمرة التي تنفذها إسرائيل، عبر التسجيل في هذه المواقع الإلكترونية والتطبيقات. رائد أبو السعيد ظهر له أيضًا إعلان ممول عبر موقع "فيسبوك"، تابع لأحد المحامين ويدعى أحمد مأمون، يدعو فيه للتسجيل من أجل مغادرة قطاع غزة إلى كندا، عبر الحصول على تأشيرة إنسانية، بعد تقديم طلب عبر تطبيق "واتساب" والتواصل المباشر معه.

بمجرد تواصل أبو السعيد مع المحامي عبر رقم "الواتساب"، تلقى رسالة مثبتة تحتوي على متطلبات التسجيل لمغادرة قطاع غزة.

وتضمنت هذه المتطلبات، حسب ما اطلع عليه أبو السعيد وأكدته لـ"الجزيرة نت"، الاسم الكامل، الرقم الوطني، رقم الهاتف، عدد أفراد الأسرة، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، وقيمة الخسائر المادية الناتجة عن الحرب. كما تضمنت التعليمات التي وضعها المحامي وعودًا بالسفر خلال 60 يومًا من تاريخ تقديم الطلب، شريطة استيفاء جميع الشروط والمتطلبات، مع إعداد ملف خاص لكل فرد أو عائلة.

وإلى جانب الأغا وأبو السعيد، ظهرت للفتاة مرح معمر أثناء تصفح حسابها في "فيسبوك" دعوة عبر برنامج يدعو سكان غزة للتسجيل للسفر، مقابل تلقيهم مبلغًا ماليًا قدره 10 آلاف دولار.

وقد لفت الرابط انتباه معمر، فدخلت إليه ليتم نقلها إلى موقع إلكتروني فيه عدد من التعليمات للراغبين في التسجيل للسفر خارج غزة، من أبرزها أن تكون العائلة مكونة من 4 أفراد أو أكثر، وأن توافق على أي دولة يتم تسفيرها إليها.



إعلان آخر متداول على صفحات فيسبوك (مواقع التواصل الاجتماعي)

وشملت تعليمات الموقع أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستقوم بنقل المسجلين المقبولين من مكان محدد داخل قطاع غزة إلى معبر كرم أبو سالم، وأن كافة الخطوات المتبعة تتم بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعتمدة. ويتضح لمعد التحقيق، من خلال تتبع هذه الروابط والتطبيقات والمحامين المجهولين، أن هناك ضخمًا متواصلًا وكثيفًا لدعوات الهجرة من القطاع طوعًا عبر التسجيل في هذه المنصات.

إدارة للهجرة:

ظهرت هذه الحملة بعد وقت قصير من إعلان وزير الحرب الإسرائيلي، إسرائيل كاتس، عن إنشاء إدارة خاصة تعنى بالمغادرة الطوعية لسكان غزة، مع تأكيد إسرائيل التزامها بالمقترح الأميركي القاضي بالسيطرة على القطاع الفلسطيني وتهجير سكانه.

وتركز مهمة هذه الإدارة، وفق بيان رسمي صدر عن جيش الاحتلال الإسرائيلي في فبراير/شباط 2025، على تمكين الفلسطينيين من مغادرة قطاع غزة طوعاً، تنفيذاً لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

بارض... ونفسك لن تجد نفساً سواها.
• حملة لمساندة أهل غزة ودعمهم للانتقال
• إلى مكان آمن خالي من النزاعات
• والحروب وتوفير بيئة كريمة مناسبة
• تلبي احتياجاتهم .
• طال أمد الحرب ولا تزال الأضرار التي
• تلحق بالمدينين مستمرة ، وإن جزء كبير
• من المساكن متضرر وغير صالح للسكن

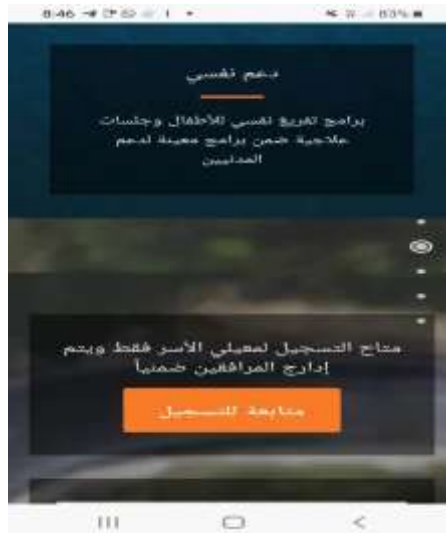
حملة إلكترونية لتسهيل هجرة فلسطيني غزة على إحدى صفحات فيسبوك (مواقع التواصل الاجتماعي)

وقد وافق مجلس الوزراء الأمني "الكابينت" في حينه على تشكيل هذه الإدارة لتنظيم "النقل الطوعي" لسكان غزة الراغبين في الانتقال إلى دول ثالثة، وذلك وفقاً للقانونين الإسرائيلي والدولي، ووفقاً لرؤية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بحسب ما أعلنه وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسليل سموتريتش.

دور محدود للصليب الأحمر:



الصليب الأحمر ساهم بإجلاء عدد من المقيمين بترتيب مع قنصليات بلادهم (الجزيرة)



تسهيل هجرة المعيلين (مواقع التواصل الاجتماعي)

وبالعودة إلى إدارة الهجرة الجديدة، فهي تضم ممثلين عن مختلف الوزارات الحكومية الإسرائيلية، إلى جانب هيئات تابعة لوزارة الحرب.

وقد أعلن مكتب كاتس أن عملية التهجير تشمل تقديم مساعدات واسعة النطاق، تتيح لأي مقيم في غزة يرغب بالهجرة إلى دولة ثالثة، الحصول على دعم يشمل ترتيبات مغادرة خاصة عبر البحر والجو والبر، إلى جانب تسهيلات أخرى.

وعلى الأرض، وبدون ضجيج، بدأت هذه الإدارة بالتحرك بوتيرة متسارعة لتهجير فئات محددة، تشمل الطلبة، وأصحاب الجنسيات والإقامات الأجنبية، والكتاب، من سكان قطاع غزة إلى دول أوروبية، مع تقديم دعم مادي لهم، وبدور تلعبه اللجنة الدولية للصليب الأحمر يتمثل في نقل هذه الفئات من داخل مدن القطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة، كشفت أيضا عن محاولات تقوم بها أجهزة مخابرات الاحتلال لاستغلال حاجة السكان للسفر، من خلال رسائل نصية ومكالمات هاتفية تستدرج المواطنين بزعم تسهيل خروجهم من القطاع.



دور الصليب:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومن خلال الناطق باسمها في قطاع غزة هشام مهنا، أكدت أنها قامت منذ شهر مارس/آذار 2025، بتسهيل نقل عدد محدود من أفراد عائلات مواطني ومقيمي دول أجنبية إلى معبر "كرم أبو سالم"، وذلك بناءً على طلبات رسمية من الخدمات القنصلية التابعة لتلك الدول.

وبين مهنا أن هؤلاء الأشخاص تم استقبالهم عند وصولهم إلى المعبر من قبل موظفي قنصلياتهم، حيث واصلوا سفرهم إلى بلدانهم الأصلية بهدف لم شملهم مع عائلاتهم، مشيراً إلى أن هذه العملية شملت رعايا من دول ثالثة وأشخاصاً من الفئات الأكثر هشاشة ممن يحتاجون إلى الرعاية والدعم الأسري خارج غزة.

وأوضح أن مسؤولية بدء إجراءات سفر هؤلاء الأفراد من غزة تقع على عاتق الدول المضيفة، التي تتولى التنسيق مع الجهات المختصة المعنية بإصدار التصاريح اللازمة، مشدداً على أن غياب القنصليات الأجنبية داخل القطاع دفع بعض الدول إلى طلب مساعدة اللجنة.



حملة على حساب (غزة لايف) Gaza Life على فيسبوك-

تورط أوروبي:

رئيس مجلس إدارة مركز الضمير لحقوق الإنسان، مصطفى إبراهيم، أكد وجود استقطاب من قبل دول أوروبية، خاصة فرنسا، لفئات من الفلسطينيين في غزة، وإخراجهم عبر معبر كرم أبو سالم، وذلك بعد نشر إعلانات تدعو لتسجيل الباحثين والعلماء، والطلاب، والفنانين، والرسميين، ومن يُعتبرون شخصيات ذات قيمة في المجتمع الفلسطيني، للسفر والهجرة.

وقال إبراهيم في حديثه لـ"الجزيرة نت": "هناك أعداد ليست بالقليلة تم تسفيرها، وهو ما يشير الشبهات حول الجهة المسؤولة، ولماذا يتم ذلك في هذا التوقيت بالذات، ولماذا لم يتم استقطابهم في وقت سابق أو دعوتهم لإكمال دراستهم ودعمهم قبل اندلاع الحرب".

ويبين أن تسهيل سفر هذه الفئات يتم عبر وزارة الخارجية الفرنسية وسفارتها في تل أبيب، بالتنسيق مع السفارة الإسرائيلية، ومع الفلسطينيين الذين أبدوا استعدادهم للسفر، وذلك بعد تسجيلهم من خلال الإعلانات التي نشرتها السفارة.

ووصف ما يحدث بأنه تفريغ متعمد للعلماء والباحثين في قطاع غزة، وهو أمر غير جائز أخلاقياً ولا قانونياً، ويؤثر سلباً على المجتمع ... وأوضح أن بعض الدول الأوروبية، كإيطاليا، استقبلت طلاب ماجستير ودكتوراه بعد حصولهم على مساعدات من السفارة الإسرائيلية، عقب تسجيلهم عبر تلك الإعلانات.

وعلى النقيض من تسهيل سفر فئات محددة من المواطنين، أوضح أن المرضى لا يسمح لهم بالمغادرة إلا بأعداد قليلة، ويخضعون لفحص دقيق، مع فرض شروط مثل منع سفر كبار السن أو من لديهم حالات حرجة جداً، ما يعكس تناقضاً واضحاً في استقطاب المرضى من قبل بعض الدول الأوروبية.

ويقول "كل ما يحدث يتم من خلال التسجيل عبر روابط وتسهيل سفرهم من قبل السفارات، ما يشير الشكوك والريبة حول وجود نوايا سياسية بالمشاركة في تهجير الفلسطينيين من غزة، عبر استهداف فئات محددة".

وفسر رئيس مجلس إدارة مركز الضمير لحقوق الإنسان ما يجري بأنه قد يكون مرتبطاً بمشروع تهجير أوسع، مع احتمال ازدياد الأعداد، في ظل تسهيل (إسرائيل) لخروجهم عبر دول أوروبية لم تبذل جهوداً حقيقية لإدخال المساعدات إلى القطاع، أو للضغط على الاحتلال من أجل إخراج المرضى.

كذلك، أكد رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، رامي عبود "تواطؤًا" في مخطط تهجير سكان غزة، كاشفاً عن عمليات تهجير جديدة، تشرف عليها القنصلية الفرنسية في إسرائيل. وكشف عبده عما وصفها بمعلومات خطيرة ومؤكدة بشأن تورط القنصلية الفرنسية في التنسيق المباشر مع جيش الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ مخطط لتهجير الكفاءات الفلسطينية وعائلاتهم من قطاع غزة. وحصل عبده على معلومات تثبت تورط السفارة الفرنسية بعمليات إجلاء تستهدف حملة الدكتوراه والأطباء والمهندسين والمؤرخين ومختصي الثقافة والآثار من غزة.



خريطة "المدينة الإنسانية" برفح (الجزيرة)

خطط ميدانية للتهجير:

إلى جانب دعوات التسجيل عبر الروابط للتسجيل للهجرة من غزة، واستمرار إخراج العشرات يوميًا عبر معبر كرم أبو سالم، يتم داخل "الكابنت" وخارجه تداول خطط إسرائيلية حديثة تشمل بناء مدينة "آمنة" على أنقاض مدينة رفح جنوبي قطاع غزة على الحدود مع مصر، بغرض تهجير الفلسطينيين بعد جعل القطاع مكانًا غير قابل للعيش. وأعلن وزير الحرب الإسرائيلية يسرايل كاتس في 8 يوليو / تموز أنه سيتم إنشاء ما أسماها "مدينة إنسانية" بإشراف مديرية الأمن في وزارة الدفاع، ونقل 600 ألف فلسطيني إليها، وأن كل من يدخل المدينة لن يتمكن من المغادرة، على أن يتم الدخول عبر بوابات، بغرض عزل عناصر حماس عن سكان القطاع. وقدّر المتخصص بالشأن الإسرائيلي حلمي موسى وجود رابط مباشر بين إنشاء المدينة ودفع الفلسطينيين للمغادرة طوعاً. فهي تضمن برأيه "حشر الناس" بحيث يصبح كل مقيم خارجها "مقاوماً أو داعماً للمقاومة يستحق القتل" في حين سيكون خيار الخروج "متاحاً فقط إلى خارج فلسطين".